



معوقات السياسة الخارجية الكويتية إتجاه العراق بعد العام 2003

د. أثير ناظم الجاسور

الجامعة المستنصرية – العراق-

تاريخ إرسال المقال: 2022/06/04. تاريخ قبول المقال: 2022/08/14. تاريخ النشر: 2022/10/03

الملخص:

السياسة الخارجية هي ردة فعل على جملة من الأنشطة والاحداث التي تحيط بالدول بعد ان تدرس مجموعة من الأنشطة الإقليمية والدولية سواء السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، بالمحصلة هي برامج يتم التخطيط لها من قبل صناعات القرار او الوحدة القرارية للدولة بعد ان تزعم التحرك نحو اهداف معينة تجد فيها من الضروري ان تتخذ فيها الخطوات اللازمة، واهداف السياسة الخارجية تحدها الدول وفق قدراتها وادواتها التي تتناسب مع حجم المستوى والتأثير الذي يبين توجهات الدول وفق لحجمها والمؤثرات الخارجية التي تستهدفها، ودولة بحجم الكويت ارتأت ان تكون سياستها الخارجية مبنية على اساس متوازن ومستقر تهدف من خلالها على تحقيق السلام والامن الدوليين، ومبنية ايضاً على فكرة الصداقة والتعاون المشتركة، بالمحصلة فان الكويت وبالرغم من صغر حجمها إلا ان لها أهمية استراتيجية إقليمية ودولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية – الصداقة المشتركة – الامن والسلم الدوليين – المؤثرات الخارجية – الأنشطة الإقليمية والدولية.

Abstract:

Kuwaiti foreign policy towards Iraq after 2003 Foreign policy is a reaction to a group of activities and events that surround countries after studying a set of regional and international activities, whether political, diplomatic, military and economic, in sum, they are programs that are planned by decision-makers or the decision-making unit of the state after it claims to move towards certain goals in which it is found. It is necessary that you take the necessary steps, the objectives of foreign policy are determined by countries according to their capabilities and tools that are commensurate with the size of the level and influence that shows the orientations of the countries according to their size and the external influences



that target them. The idea of friendship and joint cooperation, in sum, Kuwait, despite its small size, has regional and international strategic importance.

Keywords: foreign policy - joint friendship - international peace and security - external influences - regional and international activities.

مقدمة:

من بديهيات العلاقة بين الدول ان تتعرض لجملة من المواقف كذلك العلاقات العراقية الكويتية ايضاً تعرضت لمجموعة من التحديات منذ تأسيس الدولة في الكويت عام 1961 وما تلا ذلك العام، واحدة من القضايا الأساسية التي شكلت مفصلاً كبيراً في هذه العلاقة كانت تتمحور حول قضية الحدود وترسيمها فضلاً عن المطالبة بالاستحقاقات التاريخية التي يناادي بها العراق منذ العهد الملكي ولغاية عام 1990، لكن هذا لا يمنع من إن العلاقة تخللتها مسارات طويلة من التعاون والتكامل توجت في الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1989 والتعاون فيما يخص التمويل المالي والأرضي للجيش العراقي في تلك المرحلة، وهذا الدعم ناتج من ان الكويت كانت تعمل على درء الخطر عن أراضيها والخطر الإيراني تحديداً لما كانت تحمله الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أفكار وتوجهات بعد الثورة الإسلامية فيها عام 1979، فكانت الحرب حائط الصد عن الكويت وعن بقية دول الخليج العربية حتى وان كان العراق هو المتضرر منها، وما ان وضعت هذه الحرب اوزارها حتى دب الخلاف بين الدولتين بناء على التبعات المالية التي تحملها العراق من جراء الحرب والتبعات الاقتصادية التي تحملها العراق من ديون الخ ... من الاحداث، وضخ دول الخليج كميات كبيرة من النفط التي أسهمت في انخفاض شديد في أسعار النفط التي بالنتيجة اضررت بالعراق اقتصادياً، هذا إلى جانب قضايا وتبعات أخرى كانت لها الأثر في وضع مقدمات غزو العراق للكويت في 2 اب من عام 1990 واعلانها المحافظة التاسعة عشر في تلك المرحلة، في هذه المرحلة الحرجة من وضع العلاقة بين الطرفين والمنطقة برمتها كان العراق قد خرق المعاهدات والقوانين الدولية مما عجل من تحرك المجتمع الدولي صوب الإصرار على اخراج العراق من الكويت، على أثر ذلك تم اصدار القرار 660 الذي أدين فيه الاحتلال والمطالبة بالانسحاب العسكري العراقي الفوري من الكويت، ثم تلاه القرار 661 الذي فُرض فيه الحظر الاقتصادي على العراق ودخوله ضمن الفصل السادس والسابع للأمم المتحدة، وبناء على ذلك تم انشاء التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لإخراج العراق من الكويت، و بعد انتهاء الحرب استمر التوتر في تصاعد خطير بين الطرفين حتى ان الكويت ووفق هاجسها الأمني الذي بات يتعاظم خشية من النظام العراقي السابق أصبحت قاعدة لشن الهجمات الجوية الامريكية على المنشآت العسكرية العراقية والمدنية، بالإضافة إلى قائمة الديون الكبيرة التي ترتب على العراق لغرض

سدادها للكويت مما اثرت على العراق في جوانبه الاقتصادية، وساهم هذا الغزو على مقاطعة العراق عربياً وعزله بسبب سياساته العدوانية تجاه جيرانه وعلى احتمال تهديده الإقليمي والدولي، اما في العام 2003 فكانت الأراضي الكويتية منطلق القوات الامريكية تجاه العراق وانطلاق الطائرات إلى جانب القواعد الأخرى في دول خليجية أخرى.

أهمية البحث: research importance

تنطلق أهمية البحث من دراسة السياسة الخارجية لدولة بحجم الكويت ومستوى تأثيرها على اقليمها وتفاعلها مع الاحداث الإقليمية والدولية، والاسس التي بنيت عليها وفق التصورات الموضوعية من قبل صناع القرار في الكويت، المتأتي من دراسة الواقعيين الإقليمي والدولي ومالاته على السياسة الكويتية المتعددة الأطراف التي تهدف بالأساس إلى تعزيز امن الدولة بالدرجة الذي يعد الهاجس الأهم لا بل يدخل في صميم عمل الدولة، والعمل قدر الإمكان على الابتعاد عن المخاطر والتحديات التي تسود النظام الإقليمي على وجه الخصوص، بالإضافة إلى دراسة قدرتها على توظيف ادواتها بما يتلائم وحجمها الجغرافي بالرغم من أهميته الكبيرة إلا انها تعمل على كسر الفكرة النمطية التي تتحدث عن محدودية الدول الصغير في ان تكون فاعلاً ولاعباً اساسياً في النظام، هذا إلى جانب عملها المستمر على بناء علاقات متوازنة ومستقرة تهدف من خلالها حماية امنها الوطني بالدرجة الأساس، إلى جانب سياستها الخارجية صوب العراق بعد العام 2003 والتغيرات الحاصلة في العلاقة وتوجهاتها بما يحقق مكاسبها من خلال الملفات التي بقيت لسنوات طويلة محل تداول وخلاف بينهما، ويع سقوط النظام العراقي توجهت بقيت السياسة الخارجية الكويتية متذبذبة في تعاطيها مع العراق في الكثير من المواقف والقضايا.

إشكالية البحث: The problem of searching

انطلق البحث من ان العلاقات بين الكويت والعراق تاريخياً شابها جملة من التوترات وبالرغم من حالات الوفاق بينهما إلا ان هذا لا يمنع من ان العلاقة وصلت لأسوأ احوالها بعد العام 1990، هذا ما جعل من الصعب ان تلتقي علاقاتهما من جديد دون ان يطراً عليها تغيير كبير كتغيير النظام السياسي في العراق وكذلك في عملية التعاطي مع القضايا المهمة والاساسية بينهما، بالتالي فان الإشكالية تبحت في كيفية تعامل الكويت مع العراق بعد العام 2003 بالرغم من الإرث الذي يحمل في طياته شق عميق في العلاقة، وكيف تعاملت مع التجربة الجديدة في العراق في مختلف الاتجاهات بناء على التغيير في الخطاب السياسي العراقي وبنية النظام وتفاعله من عدمه مع هذه القضايا؟.

فرضية البحث: Research Hypothesis

تنطلق من قدرة الكويت على توظيف ادواتها في السياسة الخارجية بما يتلائم وحجم الدولة أولاً وتحقيق أكبر قدر من النجاح في مساعيها لتحقيق الامن والسلم الدوليين الذي يعد من مبادئها الأساسية في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق مساعيها في علاقتها مع العراق موضوع البحث بالرغم من الانقطاع بينهما جراء غزو الأخير لها، وقدرتها على تحقيق مكاسمها الجغرافية والسياسية والاقتصادية في هذا الملف الشائك.

منهجية البحث: Research Methodology

انطلقت المنهجية البحثية من دراسة العلاقة بين العراق والكويت من خلال توظيف المناهج العملية الخاصة بمنهج البحث من خلال تناول المنهج الوصفي لوصف العوامل والخصائص التي تتميز بها السياسة الخارجية الكويتية، إلى جانب وصف توجهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد احتلال 2003، واستخدام المنهج التحليلي في قراءة الخطاب السياسي الكويتي والعراقي بالإضافة إلى قراءة رؤية اللاعبين الأساسيين في هذه العلاقة، ومستويات تقارب وتباعد وجهات النظر بين الطرفين.

هيكلية البحث: Research Structure

يتم تفصيل هذه الدراسة إلى مبحثين الأول تضمن مطلب اول ينطلق من دراسة السياسة الخارجية الكويتية بعد العام 1991 وتضمن اثار الغزو العراقي للكويت وما تم خسارته من قبل الطرفين من جرائه، والمطلب الثاني يتضمن السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 والقضايا العالقة بينهما.

المطلب الأول: الازمة الكويتية - العراقية عام 1991 The Iraq – Kuwait crisis in 1991

مثل الخلاف الكويتي العراقي من اشد الخلافات تعقيداً في منطقة الخليج والذي القى بظلاله على سياسات دول المنطقة التي جعلت من هاجسها الأمني أساس التحرك والتوجه صوب القضايا التي تشعر بانها تهدد امنها ووجودها، فبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية انتجت ردود الفعل بين الطرفين شرخاً كبيراً في العلاقة فيما بينهما من جراء مجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الكويت ودول الخليج العربية أهمها انخفاض أسعار النفط التي عدها العراق توجهات قصدية لتدمير اقتصاده ومحاصرته، مما اسفرت عن غزو العراق للكويت، ولم تكن هذه مرة الأولى التي يطالب بها العراق ضم الكويت لرقعته الجغرافية فالمطالبة الأولى من خلال قيام الرئيس العراقي السابق "عبد الكريم قاسم" من خلال عقده لمؤتمر صحفي عام 1963 واطلق عبارته الشهيرة (الكويت جزء لا يتجزأ من العراق)

ودخلت المنطقة بمرحلة من التوتر والشدة حتى ان الازمة سميت بـ(أزمة قاسم)* ومن قبلها كانت مطالبة الملك غازي فيها ومن ثم نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي في العهد الملكي، بالمحصلة كان نتاج هذه التراكمات الخطيرة غزواً احدث صدمة كبيرة اقليمياً ودولياً لما خلفه من أثار على العراق والكويت والمنطقة، فقد استند هذا الغزو على جملة من الحجج التي تدرع بها النظام العراقي السابق التي تضمنت ما يلي:¹

- قيام الكويت بالحفر بطرق مائلة تجاه العراق وسرقة النفط من حقل الرميلة الحدودي.
- بلغت مديونية العراق من جراء الحرب مع إيران لدول الخليج 73 مليار دولار.
- اتهام النظام العراقي السابق الكويت ودول الخليج بزيادة انتاج النفط والتسبب بانخفاض أسعاره مما تسبب في خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي.
- طالب العراق من الكويت والامارات العربية المتحدة بدفع غرامات مالية للعراق بسبب دفاعه عنهم وعن الجزيرة العربية ضد التوسع الإيراني.
- بعد لقاءات طويلة بين العراق والكويت قدم الوفد العراقي مجموعة من المطالب من ضمنها شطب المبالغ التي تعدها الكويت بذمة العراق لها، وتأجير جزر كويتية للعراق بالإضافة إلى تقديم قروض للعراق لكن الوفد الكويتي رفض المطالب مما أسهم في توتر العلاقة بين الطرفين.

اسفر الغزو من اخراج العراق من دائرة التفكير المنطقي لحل الازمة او وضع المعرقلات في طريق حلها مما اوصلها لدرجة التدخل العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوروبيين والعرب، في عملية عسكرية أطلق عليها حرب (تحرير الكويت) او(عاصفة الصحراء) بغية إخراجها من الكويت وتطبيق بنود وفقرات مجلس الامن التي اعدت العراق مهدداً للسلام والامن الدوليين، بالمقابل لم يكن امام حكومة الكويت المنفية إلا ان تعمل على جمع التأييد من اجل اخراج العراق من أراضيها على اثر ذلك تم تشكيل تحالف دولي قوامه 33 دولة غربية وعربية، وبدأت عملية تحرير الكويت لإخراج القوات العراقية من الكويت بعد ان اكتسب شرعيتها الدولية من خلال الاعتماد على مجلس الأمن بقراره رقم (678) يوم 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1990، والقاضي باستخدام "كل الوسائل اللازمة" - بما فيها استعمال القوة العسكرية ضد العراق- ما لم يسحب قواته من الكويت،

* تدخلت الجامعة العربية في ذلك الخلاف من خلال ارسال قوات عربية للكويت في 4 تشرين الأول من عام 1963 من خلالها اعترف العراق بالكويت رسمياً

1 السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في راب الصدع الخليجي، مركز أدراك للدراسات والاستشارات، تموز يوليو 2017، ص 2.

وحدد القرار يوم 15 يناير/كانون الثاني 1991 موعدا نهائيا لذلك الانسحاب، وفي مطلع فجر 16 يناير 1991 أي بعد مضي يوم واحد من انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن للعراق لسحب قواته من الكويت شنت طائرات قوات التحالف او ما سمي بالائتلاف حملة جوية مكثفة وواسعة النطاق شملت العراق كله من الشمال إلى الجنوب حيث قامت بـ(109,867) غارة جوية خلال 43 يوم بمعدل 2,555 غارة يوميا. أستخدم خلالها 60,624 طن من القنابل، استهدفت فيها المواقع العسكري والمدنية الحيوية والطرق والجسور وخطوط الكهرباء والماء من ذلك المطارات العسكرية والمدنية، مما ثرت بشكل مباشر على البنى التحتية العراقية ولغاية اليوم، واستهدفت المباني الحكومية والجسور الرئيسية والكهرباء وشبكات تصفية المياه، واستطاعت ان تعزل القطعات العسكرية العراقية عن المركز من خلال قطع الاتصالات والتشويش عليها، بالمقابل وجه العراق 39 صاروخاً تجاه إسرائيل وتحركت قطاعاته العسكرية نحو منطقة الخفجي في المملكة العربية السعودية، بالمقابل وضعت الادارة الامريكية "عقيدة كارتر" حيز التنفيذ فقد صرح الرئيس الامريكي "بوش الاب" (ان السيطرة العراقية على الحقول النفطية الكويتية والسعودية سوف يفرض تهديد على امن الاقتصاد الغربي والامريكي) بعد ان اشار إلى الاهمية الكبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، فقد دخل منطقة الخليج من القوات الامريكية(200) الف جندي بالإضافة إلى انفاق (60 بليون دولار) بعد ان اعربت الولايات المتحدة عن قلقها من قرب القوات العراقية من الحدود السعودية بواقع مسافة (10 ميل)، ومنع العراق من الاستحواذ على (20%) من احتياطات النفط في العالم.¹

بالتالي خلف هذا الغزو اثاراً سلبية على العراق والكويت لا بل الاثار كانت أكثر قساوة على العراق تحيداً الشعب العراقي بعد ان تم فرض حصاراً اقتصادياً قاسياً كان ضحيته الأطفال والنساء والشباب والشيوخ دون ان يمس النظام السياسي أي ضرر سوى انه تم عزله عن محيطه الإقليمي والعربي والخليجي، بالمحصلة فان خسائر البلدين كان جسيمة من حيث ما يلي:

- **خسائر الكويت Kuwait's losses:** تسبب الغزو العراقي للكويت في خسائر بشرية ومادية فادحة للكويت، وحسب الأرقام الرسمية الكويتية فإن الغزو أدى إلى مقتل 570 شخصاً ونحو 605 من الأسرى والمفقودين، وخلف خسائر وأضراراً هائلة تمثلت في إشعال 752 بئراً نفطية مما أنتج كوارث بيئية جسيمة وأوقف إنتاج النفط مدة طويلة، وقد اكدت "الهيئة العامة لتقدير التعويضات" بالكويت من خلال إحصاءاتها المعلنه لعام 1995- تبين حجم الخسائر

1 أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، 2011، ص 310، ينظر إلى عقيدة كارتر تحدث شرعت في 23 كانون الثاني 1980 من ان " اية محاولة من قوة معادية لتقييد تدفق النفط في الخليج سوف تصد بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية.

الثابتة للكويت بلغت 92 مليار دولار، إضافة إلى تدمير البنية التحتية في البلاد والمؤسسات والمنشآت الحكومية ومصادرة وثائق الدولة وأرشيدها الوطني.

- خسائر العراق: Iraq's losses: خلال مدة الحرب البالغة 40 يوماً للقصف بأكثر من مائة ألف طن من المتفجرات، بما في ذلك مئات الأطنان من ذخائر اليورانيوم المنضب. وهو ما أدى إلى سقوط ما بين 70-100 ألف قتيل في صفوف الجيش العراقي، وجرح قرابة 300 ألف جندي، وأسر ثلاثين ألفاً آخرين، بالإضافة إلى ذلك خسر العراق من مقدراته العسكرية: أربعة آلاف دبابة، و3100 قطعة مدفعية، و240 طائرة وأودع قبيل اندلاع الحرب 144 طائرة أمانة لدى إيران، و1856 عربة لنقل القوات، وتم تدمير دفاعاته الجوية ومراكز اتصالاته وقواعد إطلاق صواريخه ومراكز أبحاثه العسكرية وسفنه الحربية في الخليج.

لم يكن لهذا الغواثرا على الدولتين الجارتين الشقيقتين فقط بل ساد الخوف كل دول الخليج العربية التي لم تنفك ان تعتمد على القوى الكبرى فيما يخص حماية امنها والحفاظ على بقائها ووجودها، وهذا التوجه يعكس إدراك صانع القرار الكويتي بشكل خاص والخليجي بشكل عام على ان دول الخليج قد تتعرض مستقبلاً لهكذا تعرض على اراضيها من دول كبيرة اقليمية، هذا ما جعلها تتوجه صوب عقد الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع القوى الكبرى والصناعية التي توفر لها الحماية في حال أي اعتداء تتعرض له.

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية الكويتية بعد العام 2003

The second topic: Kuwaiti foreign policy after 2003

آثار حرب الخليج الثانية او حرب غزو الكويت استمرت لغاية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية من عام 2003، فالتوتر الذي ساد العلاقة استمر وفق قراءة سلوكيات النظامين السياسيين تحديداً العراقي والخوف من طموحاته التي لا تنفك ان تنهض بين مرحلة واخرى، فكانت ذات المخاوف تراود السياسة الكويتية من ذات التوجهات بالنسبة للنظام السياسي الجديد، فكان شغل الكويت الشاغل هو العمل على تعزيز مكانتها وامنها بالنسبة للتهديدات العراقية فيما بعد، بالمحصلة ارادت ان تتحصن بجملة من التوجهات التي رأت انها اساسية ومن اممكن ان تقيد العراق وتحجم دوره إلى جانب وضع الخطوات التي تجعل من صانع القرار العراقي يتوقف عن التفكير بتلك المكاسب التاريخية والطموحات التي بالضرورة تهدد امن الكويت ووجودها، بالمقابل كانت على يقين ان دعم النظام السياسي العراقي الجديد هو الفرصة التي من الممكن ان تكسب نقاط التقدم في ان تجعل منه حليفاً او صديقاً تدفع بذلك كل ما يمكن ان يضع العقبات في طريق الحفاظ على مسافات من العلاقة لا تجعل منها هدف له.

بالرغم من زوال النظام السياسي العراقي الذي كان يشكل خطراً ليس على الكويت بمفردها بل على كل دول المنطقة، وكان من المفترض ان تتم اذابة الجليد في شكل ومضمون العلاقة بين البلدين الجارين إلا ان الكويت لم تكن الطرف الاكثر ليونة بالتعامل مع العراق في مناقشة قضاياها الاساسية لا بل راحت تلعب على عامل الضعف الذي اصابه وعلى وجود القوات الامريكية والضغط على استحصال المكتسبات على الارض، وبالرغم من اعتراف الكويت بالعملية السياسية العراقية الجديدة إلا ان العلاقة شابهها نوع من التوتر بسبب بعض التوجهات الكويتية، ففي عام 2005 في مناقشات الجمعية الوطنية العراقية تم طرح قضية استغلال الكويت للفراغ الامني الذي صاب العراق بعد الاحتلال الامريكي وكيف انها لم تكتف بترسيم الحدود المتفق عليه عام 1993 لا بل راحت تعمل على اختراق الحدود العراقية.¹

لكن هذا لا يمنع من ان الكويت لم تكن تحاول ان تعي المياه إلى مجاريها في قضايا معينة على اعتبار انها في هذه المرحلة لا بد من تنتهج سياسية خارجية مختلفة عن تلك التي كان مضطرة ان تتعامل بها مع عراق قبل 2003، اما من جانب العراق فالزيارات بدأت مستمرة ولغاية اليوم من خلال ايجاد صيغ جديدة للتفاهم والتعاون وطي صفحات الماضي الذي عكر مزاج العلاقة بينهما وادخل المنطقة برمتها في قيم وانساق القوى الكبرى، بالمقابل وفي عام 2009 قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي " محمد الصباح السالم الصباح" بزيارة العراق وعُدت هذه الزيارة هي الاولى من نوعها بعد الانقطاع الحاصل منذ العام 1990، عمدت الكويت على فتح قناة جديدة من اجل الاشتراك في علمية اعمار العراق ضمن اتباع منهج جدد للتعاون في كافة المجالات تحديداً السياسية والاقتصادية والسعي للمشاركة في اعادة اعمار العراق بعد ان بُنيت توجهاتها على مجموعة من التوقعات التي جاءت على النحو التالي:²

- بُنيت تصورات على ضرورة عودة الاستقرار في العراق خصوصاً بعد رحيل نظام صدام حسين.
- ينعكس استقرار العلاقة على حتمية عودة العلاقة بين البلدين في الجوانب الاقتصادية من خلال ربط السوقين الكويتي والعراقي.

1 عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية الكويتية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 11، 2009، ص32، أدى ترسيم الحدود البرية بتقدم 600م على طول مساحة 200كم لصالح الكويت، بهذا استحوذت الكويت على مساحة 12كم2 متضمنه خمس ابار نفطية من حقل الرميعة، إلى جانب ترسيم خور عبد الله من خلال الضغط الكويتي، وبسبب الضغوطات الكويتية قدم رئيس اللجنة الإندونيسية الجنسية "كوسوما تاداجا".

2 دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي الرابط الإلكتروني، www.kna.kw

- لما تتمتع به شركات القطاع الخاص الكويتية من الخبرة والقدرة على المشاركة في عمليات اعمار العراق فلها الافضلية في المشاركة بداعي الجوار الجغرافي.
- فتح صفحة جديدة في العلاقة مبنية على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- بالمقابل وضعت الكويت جملة من التصورات والرؤى بخصوص التعاون الاقتصادي بينها وبين العراق على النحو التالي:¹
- ان التعاون الذي يربط العراق والكويت ينطلق من منظورين الاول التعاون المشترك بين البلدين وثانياً ينطلق من منظور اقتصادي امن مشترك.
- تعمل الحكومة العراقية على تطبيق قرارات الامم المتحدة فيما يخص الحدود والسيادة، بالإضافة إلى برنامج التعويضات.
- ان تعمل السلطات التشريعية في كلا البلدين مجلس الامة والكويتي والبرلمان العراق على تقريب وجهات النظر والتقليل من الازمات والعمل على اخمادها.
- إلا ان الاوضاع الامنية التي تلت الاحتلال والفرغ الأمني والانشطار الاجتماعي والفوضى السياسية التي خلقتها الولايات المتحدة الامريكي في العراق بعد ان جعلت من ارضه ساحة لتصفية الحسابات مع خصومها الاقليميين والجماعات المسلحة العابرة للحدود، كلها اعطت اشارات خطيرة بالنسبة لصانع القرار الكويتي الذي وجد من ان الوضع العراقي له آثاره على المنطقة بشكل عام والكويت بشكل خاص بعد أصبح منطقة رخوة ومنتجاً لعدم الاستقرار، بالتالي فان العراق أصبح مهدداً من خلال وضعه الأمني والسياسي والاقتصادي لأمن الكويت ومنطقة الخليج العربي.
- بالمقابل تقدم العراق خطوات في طريق إعادة العلاقة مع الكويت من خلال الزيارات الرسمية وتسمية السفراء فعلى سبيل المثال تمت تسمية "محمد حسين محمد بحر العلوم" سفيراً للعراق في الكويت عام 2010 وكان او سفير للعراق بعد الاحتلال وبعد قطيعة دامت أكثر من 19 سنة، وفي زيارة لرئيس الوزراء الكويتي "ناصر" عام 2011 حيث صرح من بغداد من ان "المرحلة السابقة انتهت والبلدين على اعقاب مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بالرغم من الصعوبات التي تواجه الطرفين"

1 ناجي محمد عبد الله، أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة 3، 2017، ص 15.

بالمحصلة فكلا الطرفين¹ تقدم خطوة من اجل اعادة ترميم العلاقة وفق مقتضيات الجوار الجغرافي والمصلحة لكن الكويت استمرت بالضغط على العراق من خلال ملف التعويضات وترسيم الحدود.

- ترسيم الحدود وميناء الفاو. Demarcation of the border and the port of Faw.

- ترسيم الحدود: Demarcation of the border

لم تقنع الكويت بترسيم الحدود بينها وبين العراق عام 1993 وفق قرار الامم المتحدة (833) بعد تم استقطاع من ارض العراق من ناحية صفوان وام قصر، وعادت بعد الاحتلال الامريكي مستغلة الفراغ الامني والسياسي في العراق، والانشغال بالأوضاع السيئة التي اجتاحت العراق، في العام 2005 قامت الكويت ببناء سياج او حاجز حديدي على امتداد الحدود الشمالية لها بحجة تأمين حدودها من الاضطرابات الحاصلة في العراق لكن هذا السياج دخل الاراض العراقية بمئات الامتار، في ذات السياق لم تبقى الكويت مكتوفة الايدي فقد استمرت بطرق مختلفة تلعب دور في عملية تغيير الخارطة الحدودية التي تم الاتفاق عليها مسبقاً، وقد اعترضت شخصيات سياسية عراقية وبرلمانية على الاجراءات المتبعة من قبل الكويت ولغاء اتفاقية خور عبد الله التي بالضرورة سوف تضر بالمصلحة العراقية، واتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله هي اتفاقية حدودية بين العراق والكويت، صادقت عليها الحكومة العراقية في عام 2013 نزولاً لتنفيذ القرار 833 الذي صدر من قبل مجلس الأمن في عام 1993 بعد الغزو العراقي للكويت في عام 1990² ولقد قسمت هذه الاتفاقية خور عبد الله بين البلدين، والواقع في أقصى شمال الخليج العربي بين شبه جزيرة الفاو العراقية وكل من جزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين، مما أثار جدلاً كبيراً في العراق، لان هذا التقسيم اقتطع أجزاء من الأراضي والمياه العراقية لصالح الكويت، وهناك ممن اوعز هذا الخلل إلى التراخي الذي تعاني منه الحكومة العراقية بالإضافة إلى جوانب المحسوبية والفساد الذي دخل ضمن عملية التفاوض مع الكويتيين، إلى جانب الحدود البرية والاشكالات والمحددات هناك قضية أكبر يرى العراقيون انها ضمن عمليات الضغط والابتزاز التي من خلالها يتعرض العراق للاختناق المائي والتي تمثلت ببناء ميناء مبارك على جزيرة بوبيان القريبة من العراق، وهذه واحدة من اكبر المشكلات في هذا الجانب بين البلدين، ففي العام 2005 عد العراق الكويت متجاوزة على حدوده بعد ان شرعت الاخيرة في بناء جدار او حاجز حديدي على الحدود مع العراق بحجة حماية امن الكويت من الاحداث الجارية في الداخل

1 سناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العدد 25، 2016، ص 115.

2 مصطفى العبيدي، خفايا حرب الموانئ بين العراق والكويت، صحيفة القدس العربي، 3 أكتوبر 2020، www.alquds.co.uk

العراقي والتي بالضرورة لها اثارها على الداخل الكويتي، مما اثار ردود فعل رسمية وشعبية عراقية على هذا الاجراء.¹

- ميناء الفاو: the port of faw

قضية بناء ميناء الفاو الكبير بالنسبة للعراق هي قضية مهمة ومصيرية على اعتبار ان العراق يعاني من الاختناق البحري بسبب المنفذ المائي الضيق المطل على الخليج العربي، بالتالي فان الفائدة من بناء ميناء الفاو سوف يعزز مكانته الاقتصادية ويعمل على:

- المساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي.
- المساهمة في زيادة حركة التجارة.
- يعمل على تحقيق الارباح المالية بأربعة اضعاف الموانئ الاربعة الاخرى في البصرة (ابو فلوس - خور الزبير - المقل - ام قصر).
- يربط الميناء الشرق بأوروبا من خلال المرور بتركيا وسوريا وعبر طريق سكي.
- سوف يغير موقع العراق ضمن التجارة العالمية، بعد ان عده مختصون انه يوفر طريق مختصر لنقل البضائع وبكلف اقل.

في نيسان من العام 2010 تم وضع حجر الاساس لميناء الفاو الكبير من قبل وزارة النقل العراقية ويتضمن كما مدرج في مخططات التصاميم رصيف للحاويات بطول (39000) متر ورصيف اخر بطول (2000)، بالإضافة إلى احتواءه على ساحة للحاويات تبلغ مساحتها بأكثر من مليون متر مربع وساحة اخرى متعددة الاغراض تبلغ (600 الف) متر مربع، وتبلغ طاقة الميناء الاستيعابية بحوالي (99) مليون طن سنوياً، وان انشاء هذا الميناء يتيح اتصاله بخط للسكة الحديدية ترب الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بأوروبا من خلال تركيا وهو المشروع الذي يعرف باسم القناة الجافة² بالمقابل وبعد عام من وضع حجر اساس ميناء الفاو شرعت الكويت في نيسان 2011 من وضع حجر الاساس لميناء مبارك الكبير الذي يقام على جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وهذه الجزيرة تحتل موقعاً جغرافياً مهماً من خلال اطلالها على مرور الناقلات النفطية والسفن التجارية الداخلة للموانئ العراقية، وبالرغم من ان السواحل الكويتية طويلة على الخليج العربي وتقدر بطول (500 كم) مقارنة بسواحل العراق

1 رابعة فالح سند السبحان، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع رؤية مستقبلية، قسم العلوم السياسية/ كلية الاداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان/ الأردن، 2013، ص 28.

2 خضر عباس الندوي، ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في ابعاد الازمة وتداعياتها، مجلة اراء حول الخليج، 10 تشرين الأول 2001، www.araa.sa

التي تقدر بـ(50 كم) وبالرغم أيضاً من امتلاك الكويت خمس موانئ غير هذا الميناء غلا انها تجد في بناء هذا الميناء اعتبارات سياسية واقتصادية استراتيجية.

هذا المشروع تسبب بأزمة سياسية بين البلدين بعد تبين ان التوجهات الكويتية تعمل ضمن سياسة الضغط على العراق في هذه الجوانب، فالتوجه الكويتي هنا يخالف قرار (833) الخاص بترسيم الحدود مع العراق عام 1993، بالإضافة إلى ان المختصين العراقيين يرون ان بناء هذا الميناء سوف يضر بالمصالح العراقية،

وعليه طالب العراق الكويت التوقف عن بناء الميناء لحين التحقق التأكيد من عدم اضراره بالعراق وسياسته المالية والاقتصادية، وقد استند العراقيين على جملة من الحجج في ايقاف انشاء ميناء مبارك الكبير وهي:¹

خريطة رقم (1)



ميناء الفاو الكبير www.m.marefa.org

- سيتم تضيق المسطح المائي في خور عبد الله الذي يعد مياهاً مشتركة بين العراق والكويت، مما سيعمل على التقليل من أهمية الموانئ العراقية.
- سيعمل على تضيق وتقليص المساحات المائية العراقية مقابل اتساع المساحات المائية الكويتية.
- سيؤثر بشكل مباشر على قدرات العراق الاقتصادية.

1 محمد بدري عيد، ميناء مبارك الكبير: تحدٍ جديد للعلاقات الكويتية العراقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011،

- ستزداد الترسبات الطينية في القنوات الملاحية وهذه كفيلا بعرقلة حركة الملاحة في الموانئ العراقية.
- من الممكن إذا تم الانتهاء من بناء ميناء مبارك سوف تقل القيمة الفعلية لميناء الفاو الكبير.
- بالمقابل ردت الكويت على كل المخاوف العراقية والتصريحات والزيارات والمطالب بان قرار انشاء ميناء مبارك الكبير هو امر سيادي يخص الكويت وليس من حق العراق التدخل، وان انشائه لن يؤثر على الملاحة العراقية.

- التعويضات. Compensation.

عد هذا الملف من الملفات الشائكة والمعقدة بالنسبة للطرفين ومرهق بالنسبة للعراق الذي خرج من حرب احتلاله مستنزف القدرات والامكانيات بمختلف مستوياتها، فيما يخص التعويضات وبعد هذا الدمار الذي حل بالعراق منذ العام 1991 ولغاية عام 2003 وما تلا هذا العام ولغاية اليوم، بقيت قضية التعويضات الشغل الشاغل بالنسبة للكويتيين تجاه العراق من جراء غزوه لها، ففي العام 1991 كلفت لجنة أممية بان يدفع العراق مبلغ تعويضات للكويت يقدر ب(52.4) مليار دولار أي ما تقدر اليوم ب(46.8) مليار يورو، لأفراد وشركات كويتية وأجهزة حكومية إلى جانب المنظمات التي لحقت بها الخسائر من جراء هذا الغزو، واسباب هذه التعويضات تتم من خلال استقطاع المبالغ من مبيعات النفط العراقية، بعد العام 2003 أبدت الكويت مرونة بهذه القضية وعملية الاستقطاع بعد ان رحبت بقرار مجلس الامن 1483 الصادر في 22 أيار 2003 الذي عمل على تخفيض عملية الاستقطاع بـ 5% من استيفاء المبلغ من بيع النفط العراقي وتحويلها إلى صندوق التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراقي للكويت، واستمر العراق بدفع التعويضات إلا انها وقفت منذ العام 2014 ولغاية عام 2018 بسبب احداث دخول داعش للمناطق الغربية العراقية واحتلال ثلث أراضيه وتحويل الأموال لمقاتلة الجماعات الارهابية، اليوم فقد أنهى العراق تسديداته للتعويضات البالغة (52.4) مليار دولار، بعد الالتزام بقرار مجلس الامن 1483، حيث حدد آلية الاستقطاع من مبيعات النفط العراقي بنسبة 5 بالمئة تسدد إلى الكويت، حيث أعلن البنك المركزي العراقي الثلاثاء 21 ديسمبر/كانون الأول 2021 بدفع كامل التعويضات المالية التي أقرتها الأمم المتحدة لصالح الكويت بسبب حرب الخليج الثانية بعد ثلاثون عاماً من التسديد.

- الدعم الكويتي للعراق. Kuwaiti support for Iraq.

- الكويت من اوائل الدول التي اعترفت بالعملية السياسية ودعمها للحكومات منذ العام 2003 ولغاية اليوم.

- عملت على استقبال الوفود الرسمية العراقية لبحث القضايا الاساسية بين الطرفين، إلى جانب عقد المباحثات التجارية والاقتصادية بهدف تعزيز العلاقة بين البلدين.
- عقد المؤتمرات الداعمة لتعزيز الامن والاستقرار في العراق، ومساعدته لتجاوز الظروف الامنية التي كان يمر بها.
- قيام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمنح قرض للعراق بقيمة (23.5) مليون دينار كويتي أي ما يعادل (80) مليون دولار ضمن تعهدت الكويت بإعادة اعمار العراق، ولغرض بناء 73 مدرسة في العراق، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر رفع المستوى التعليمي والمهني لطلاب المراحل الابتدائية والثانوية.¹
- تقديم المساعدات الانسانية على المحافظات المحررة من تنظيم داعش الارهابي تحديداً في محافظة الموصل²
- تقديم الدعم في مجال الطاقة الكهربائية من خلال التبرع ب(17) مولدا كهربائيا متنقلا بطاقة إجمالية تبلغ 30 ألف كيلوواط، وذلك لتخفيف من الأزمات الكهربائية التي تعانيها مدينة البصرة العراقية.³
- قدمت الكويت دعماً في مختلف الجوانب التعليمية والانسانية بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لمساعدة العشرات من النازحين والتي تقدر بـ 8 مليون دولار.

خاتمة: Conclusion

تبقى السياسة الخارجية لأي دولة من دول النظام تتطلع إلى ان تعمل ضمن تحقيق مصالح الدولة واهدافها الاستراتيجية، بعد ان تأخذ بالاعتبار القدرات والاليات التي باستطاعتها ان توظفها في تحقيق ذلك بعد ان تتم دراسة متأنية ومستفيضة لمجمل التحديات والمعوقات سيما في بيئة اقليمية اولاً مثل البيئة التي تعيش بها دولة بحجم الكويت، فقد استطاعت الاخيرة من تمسك العصي من الوسط بعد ان عملت على تحقيق اهدافها من خلال التعاون والابتعاد عن التوتر والسجلات التي قد تشعل فتيل ازمة لا تنطفئ كما حصل في العام 1990 الذي يعده الباحثين والمهتمين درساً كبيراً لغرض دراسة ردود الافعال الاقليمية والدولية، اما في علاقاتها مع العراق وتوجهاته نحو تحديداً بعد العام 2003 فقد سارت بعدة مسارات مختلفة قد يراها البعض متناقضة من واقع النتائج، فهي من اوائل الدول التي كانت تعمل بجد على الخلاص من النظام العراقي السابق لما له من نزعات عدوانية تجاهها على اقل تقدير، لكن بعد ان انجلى هذا الخطر لم تستطع الكويت ان تمسك العصي من

1 الخليج اون لاين، قرض كويتي بـ 80 مليون دولار لإعادة اعمار العراق، www.alkhaleejonline.net، تموز 2018.

2 العراق: مساعدات الكويت وقفة تاريخية، جريدة القبس الكويتية، 20 كانون الأول، alqabas.com

3 الكويت تقدم مساعدات عاجلة لقطاع الكهرباء في العراق، سكاى نيوز العربية، 23 تموز 2018، www.skynewsarabia.com



الوسط وتترك ما مضى من ذكريات وأثار بالرغم من علمها ان ما حصل في تلك المرحلة كان نتاج سلوكيات شخصية بعيدة عن الرضى الشعبي، لكن مع ذلك بقيت تتعامل في جوانب معينة وفي قضايا معينة وكأنها تحاول الثأر من تلك المرحلة، من جانب اخر ترى الكويت ان العراق لابد من يتم تحجيمه سياسياً واقتصادياً وجغرافياً لامتلاكه النزعة التوسعية في اية لحظة نهوض وهي تخشى هذه اللحظة، من جانب اخر استضافت الكويت مؤتمرات دعم العراق وهي ايضاً من ضمن المساهمين في قضية اعمار العراق، مسارا مختلفة سارت بها السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق تتراوح بين الخوف من النهوض واحياء المطالب التاريخية وبين المساعدة على امل ان تشرق شمساً جديدة يكون نورها افضل من كل المراحل.

المراجع:

- 1 السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في راب الصدع الخليجي، مركز أدراك للدراسات والاستشارات، تموز يوليو 2017.
- 2 أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دارزهران للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، 2011.
- 3 عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية الكويتية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 11، 2009.
- 4 دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي الرابط الالكتروني، www.kna.kw
- 5 ناجي محمد عبد الله، أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة 3، 2017.
- 6 وسناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 25، 2016.
- 7 مصطفى العبيدي، خفايا حرب الموائ بين العراق والكويت، صحيفة القدس العربي، 3 أكتوبر 2020، www.alquds.co.uk
- 8 رابعة فالح سند السبحان، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع رؤية مستقبلية، قسم العلوم السياسية/ كلية الاداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان/ الأردن، 2013.
- 9 خضر عباس الندوي، ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في ابعاد الازمة وتداعياتها، مجلة اراء حول الخليج، 10 تشرين الأول 2001، www.araa.sa



- 10 محمد بدري عيد، ميناء مبارك الكبير: تحدٍ جديد للعلاقات الكويتية العراقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، www.studies.aljazeera.net
- 11 الخليج اون لاين، قرض كويتي بـ 80 مليون دولار لإعادة اعمار العراق، www.alkhaleejonline.net، تموز 2018.
- 12 العراق: مساعدات الكويت وقفه تاريخية، جريدة القبس الكويتية، 20 كانون الأول، alqabas.com
- 13 الكويت تقدم مساعدات عاجلة لقطاع الكهرباء في العراق، سكاي نيوز العربية، 23 تموز 2018، www.skynewsarabia.com